واو العطف (معنـاها واحكـامها)

أ.د. عبد الستار مهدي علي
جامعة بابل/ كلية التربية الأساسية/ قسم اللغة العربية

المقدمـة

تشكل حروف المعاني في نحونا العربي جانباً مهماً منه، وتشغل مسحات واسعة من كتب النحاة والمفسرين واللغويين والبلاغيين، وهي لم تكن كذلك لو لم يكن لها دور كبير في تحقيق الدقة في التعبير، والقدرة على أداء المعاني الخفية، فمنحوها عنايتهم، ووجّهوا لها همهم للوقوف على أساليبها، والكشف عن معانيها، وقد أخذ هذا الاهتمام صوراً مختلفة، فمنهم من درسها متناثرة في ثنايا الحديث عن قواعد النحو العامة، دون أن يخصها بباب مستقل، كما فعل سيبويه، إذ تحدث كثيراً في كتابه عن هذه الحروف، ومعانيها، وأحكامها، ولكنه لم يعقد فصلاً خاصاً بها، أو بحرف منها، بل راح يذكر الحرف ضمن أسرته، كما فعل في أدوات الجزم مثلاً[١]، وفي غيرها منم الحروف، وقد نهج نهجه عدد من النحاة أمثال الفراء في كتابه (معاني القرآن)[٢]، كما أفرد فريق من النحاة في كتبهم أبواباً خاصة بها، درسوا فيها هذه الحر وف، وفصّلوا الكلام في معانيها، ووجوه استعمالاتها، كما فعل ابن جني في كتابه (اللمع في العربية)[٣] وغيره، غير أنّ أوفى هذه الأبواب وأكثرها إحاطةً وشمولاً ما جاء في شرح ابن يعيش لكتاب المفصل للزمخشري[٤]، وقد أخذ هذا الاهتمام يتزايد إلى الحد الذي أخذ بعض النحاة يفرد لها مؤلفاً مستقلاً، يدرس فيه هذه الحروف، أو ان يخصّ حرفاً واحداً بمصنف مستقل، فألفوا في (الألفات) و(الهاءات) و(اللامات) وغيرها.

وقد تعاظم الاهتمام والعناية بدراسة (حروف المعاني) حتى أصبح علماً قائماً بذاته، مستقلاً بميدانه، له مصادره المتخصصة، التي تحتل مكانة بارزة بين مصادر الدراسة النحوية واللغوية، وأبرز هذه المصادر:

١- الأزهية في علم الحروف: لأبي علي بن عبد الرحمن الهروي (ت ٤١٥هـ).
٢- رصف المباني في شرح المعاني: لأحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ).
٣- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ).
٤- معاني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الانصاري (ت ٧٦٠هـ).

ويأتي حرف (الواو) من بين حروف المعاني التي حظيت بعناية النحلة واللغويين والبلاغيين والمفسرين واهتمامهم، نظراً لكونها أكثر الحروف استعمالاً في اللغة العربية، ولها مواقع مختلفة من الكلام [٥]، ذكر منها المرادي خمسة عشر قسماً[٦].

وأما السيوطي فقد أوصل أقسامها إلى عشرين قسماً بعضهم في قصيدة، وقد نقلها في كتابه (الاشباه والنظائر في النحو)[٧].

ولأهمية هذا الحرف في أساليب الكلام العربي، واختلاط معانيه على الكثرة من الناس، عزمت على دراسته، ولا أكتم قارئي الكريم سراً إذ قلت: إنني وفي بداية دراستي لهذا الحرف أقدمت على جمع مادته بأقسامه المختلفة، فإذا بي أجد نفسي أمام مادة واسعة وكبيرة، ينوء بها هذا البحث المتواضع، فكان الرأي أن أفراده بأحد أقسام (الواو) المهمة، إن لم يكن أهم أقسامها، وهو (واو العطف) فوجهت جهدي لجمع ما قيل في معناها، وأحكامها، والاحاطة بآراء النحاة فيها، مارّاً فيما اختلفوا فيه، وما اتفقوا، والخروج بالرأي المناسب، والميسّر لنحونا العربي، ولم أنسَ وأنا أدري ما يتعلق بهذا الحرف أن يكون دليلي إلى معانيها، وأحكامها كلام الله تعالى، في قرآنه المجيد، الذي نزل بلغة هي أفصح لغات العرب وأسلمها، فكان هذا البحث.

---

[١] ينظر: الكتاب: ١/ ٤٧٨.
[٢] ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٣٧، ٢/ ٨- ٩، ٣١٢، ٣٩٣، وغيرها.
[٣] ينظر: اللمع في العربية: ٧٢- ٧٩، ١٢٧- ١٢٨، ١٣٢- ١٣٥، وغيرها.
[٤] ينظر: شرح المفصل: ٨: ٢، ٩/ ٥٣.
[٥] ينظر: بحث (الواو بين النحاة والمناطقة) د. أحمد فؤاد الاهواني/ مجلة اللغة العربية في القاهرة/ج٢٥/نوفمبر ١٩٦٩م ص٩٦.
[٦] ينظر: الجنى الداني: ٢٠.
[٧] ينظر: الاشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٩٦.

وزعت منهجي في هذا البحث على مقدمة وخاتمة بالنتائج، وبينهما ضمّ البحث ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأول (معنى واو العطف) وما صاحب هذا المعنى من خلاف بين الباحثين، نظراً لدقة وظيفتها في الكلام العربي، ودرست في المبحث الثاني (أحكام واو العطف) وضمّ ثلاث مسائل، تناولت كل مسألة حكماً من أحكام عملها، وما يترتب على كل حكم من خلاف واتفاق بين من درسوها.

أما المبحث الثالث فقد خُصّص للحديث عن أحكام انفردت بها (واو العطف) دون غيرها من حروف العطف الأولى، وهي أحكام أوصلها بعض النحاة إلى أكثر من عشرين حكماً[١]، خُصّت بها (واو العطف) واكتفى الباحث بذكر أشهر هذه الأحكام وأكثرها لصوقاً بأساليب (واو العطف) في الكلام العربي.

كان اعتماد البحث الرئيس على كتب حروف المعاني التي تيسرت للباحث وأبرزها: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ومغنى اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام، إضافة إلى كتب النحو الرئيسة، وكتاب (شرح المفصل) لابن يعيش، وكتب أخرى في النحو واللغة، كما أكثرتُ الرجوع إلى بعض كتب التفسير وإعراب القرآن، اذكر منها: معاني القرآن للفراء، والكشاف للزمخشري، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، وغيرها.

وفي ختام هذه المقدمة يجدر بي أن أقول: إنّ ما ضمّه هذا البحث لا يفي (واو العطف) حقها من الدراسة والبحث، فهي أكبر من أن تستوعبها هذه المباحث القليلة والمتواضعة، حسبي أنني ساهمت في إثارة موضوع دراستها، ونوهت بدقة معانيها وأساليبها، خدمةً للغتي الكريمة، التي غرس الله تعالى حبها في قلبي، فأدعوه تعالى أن يعينني على خدمتها والحرص عليها، وهو الموفق والمعين.

التمهيد

العطف أو النسق أحد التوابع في اللغة العربي[٢]، والعطف: من عبارات البصريين (وهو مصدر: عطف الشيء، إذا أملته إليه، يقال: عطف فلان على فلان، وعطفت زمام الناقة إلى كذا، وعطف الفارس عنانه، أي: ثناه وأماله، وسمّي هذا القبيل عطفاً، لأنّ الثاني يثني إلى الأول، ومحمول عليه في إعرابه[٣] وفي موضع آخر يضيف ابن يعيش إلى ما تقدم: (ومعنى العطف: الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل، كأنه أميل به إلى حيّز الأول)[٤].

أما النسق فهو من عبارات الكوفيين[٥]، والنسق بفتح السين بمعنى المنسوق، من نسقت الشيء نسقاً، إذا أتيت به متتابعاً[٦]، وقيل لهذا التابع نسقاً، (لمساواته الأول في الاعراب، يقال: ثغر نسق، إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق: إذا كان على نظام واحد)[٧]، فلما شارك الثاني الأول وساواه في اعرابه سمي نسقاً[٨]، ويعرفه ابن عصفور اصطلاحاً بقوله: (هو حمل اسم على على اسم، أو فعل على فعل، أو جملة على جملة، بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك)[٩].

ولأن مصطلح (العطف) أكثر شيوعاً من مصطلح (النسق) ولأن (النحو البصري) هو النحو الذي درجنا على دراسته قد اعتمدناه في هذا البحث، وفي دراسة هذا التابع.

---

[١] ينظر: شرح التصريح للأزهري: ٢/ ١٣٥.

[٢] ينظر: شرح المفصل/ لابن يعيش: ٣/ ٧٤.

[٣] المصدر نفسه: ٨/٨٨.

[٤] المصدر نفسه: ٣/ ٧٤.

[٥] المصدر نفسه: ٨/ ٨٨.

[٦] ينظر: شرح التصريح للأزهري: ٢/ ١٣٠.

[٧] شرح المفصل: ٣/ ٧٤.

[٨] المصدر نفسه: ٨/ ٨٨.

[٩] شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور: ١/ ٢٢٣.

والعطف كما تقدم، أحد التوابع، كثيراً ما يمسه سيبويه بـ(باب الشركة)[١]، الأول هو المتبوع، ويسمى: المعطوف عليه، والثاني والثاني التابع ويسمى: المعطوف، وهو يخالف التوابع الأخرى، (لأنها تتبع بغير واسطة والمعطوف لا يتبع إلاّ بواسطة، وإنما كان كذلك لأن الثاني فيه غير الأول، ويأتي بعد أن يستوفي العامل عمله، فلم يتصل إلاّ بحرف، بخلاف ما الثاني فيه الأول كالنعت وعطف البيان والتأكيد، والبدل)[٢].

فهو إذن، تابع يتوسط بينه وبين متبوعة حرف من حروف عشرة، عدّها ابن جني على ما يأتي: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن (الخفيفة)، وأم، وإما (مكسورة مكررة)، وحتى[٣]، وهذه الحروف تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول، مع اختلاف معانيها.

وتعد (الواو) – موضوع هذا البحث – أصل حروف العطف العشرة[٤]، وسماها المرادي: ام باب حروف العطف[٥]، ودليل ابن يعيش على ذلك (أنها لا توجب إلا الاشراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو)[٦]، فالفاء مثلاً توجب الترتيب، وأو: الشك وغيره، وبل: الاضراب، (فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم حكم الواو، صارت بمنزلة الشيء المفرد، وباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد، فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف)[٧].

وفي هذا المعنى نفسه ينقل السيوطي عن كتاب (تذكرة ابن الصائغ) رأياً للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) يقول فيه: (أصل حروف العطف الواو، ولا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك، وأمّا غيرها فيدل على اشتراك، وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والاضراب والاستدراك والنفي فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب)[٨].

ولأن الواو أصل حروف العطف فقد انفردت عن سائر حروف العطف بأحكام سنأتي على ذكرها في مبحث قادم، ونشير هنا إلى حكم واحد من هذه الاحكام، عده ابن جني دليلاً على أصالتها في العطف، وقد نسبه إلى أبي علي الفارسي وهو: جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالواو دون غيرها من حروف العطف لأصالتها في العطف، ولما تمتع به من قوة وتصرف، وقد أجاب منْ يسأل عن جواز العطف المذكور بقوله: (إنه قد يجوز مع الواو، لقوتها وتصرفها، ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترى أنك لو قلت: قام محمدّ فعمرو جالس، وأنت تعطف على حد ما تعطف بالواو، لم يكن للفاء هنا مدخل، لأن الثاني ليس متعلقاً بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة ألاّ تتجرد من معنى الاتباع والتعليق بالأول[٩].

المبحث الأول

---

[١] ينظر: الكتاب: ١/ ٢١٨ وينظر أيضاً: شرح التصريح: ٢/ ١٣٠.

[٢] شرح المفصل: ٨/ ٨٨ و٣/ ٧٤.

[٣] ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ١٧٤، وشرح كافية الرضي: ٢/ ٣٦٣.

[٤] ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٩٠.

[٥] ينظر الجنى الداني: ١٨٨.

[٦] شرح المفصل: ٨/٩٠.

[٧] المصدر نفسه: ٨/ ٩٠.

[٨] الاشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٩٣.

[٩] سر صناعة الاعراب: ١/ ٢٦٥ وينظر أيضاً: شرح الكافية للرضي: ١/ ٣٢٨.

معنى (واو العطف)

يجمع جمهور النحاة على أن (واو العطف) تفيد معنى: (مطلق الجمع)[١]، ومرادهم بالجمع، كما يشرحه الرضي (ت ٦٨٦هـ) (أن لا يكون لأحد الشيئين أو الأشياء، كما كانت: أو، وأمّا، وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان، فقولك: جاءني زيد وعمرو، . . . أين حصل الفعل من كليهما، بخلاف: جاءني زيدٌ أو عمرو، أي: حصل الفعل من أحدهما دون الآخر)[٢].

وأرادوا بالمطلق أنه يحتمل أن يكون الفعل حصل من كليهما، في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً، وان يكون حصل من عمرو أولاً، (فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لا دليل فمي "الواو" على شيء منها)[٣]، وفي هذا المعنى يقول المرادي (ت٧٤٩هـ): (مذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق، فاذا قلت: قام زيدٌ وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يكونا قاما معاً في وقت واحد، والثاني: أن يكون المتقدم قام أولاً، والثالث: أن يكون المتأخر قام أولاً)[٤]، فهي تعطف الشيء على مصاحبه، كقوله تعالى ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾[٥]، وتعطف الشيء على سابقه كقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾[٦] وتعطف الشيء على لاحقه كقوله تعالى﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾[٧].

يفهم مما تقدّم أن الواو عند جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم، تفيد: مطلق الجمع بين المتعاطفين، وانها لا تدل على أكثر من التشريك فلا تفيد الدلالة على الترتيب الزمني بين المتعاطفين وقت وقوع المعنى، ولا على مصاحبته، ولا على تعقيب أو مهلة، وهي إنما تتجرد للتشريك المطلق، وقد ألحّ معظم النحاة إلى موضوع عدم إفادة الواو الدالة على الترتيب، عند دراستهم لهام والتعرض لمعانيها[٨]، وكأنهم يردّون على من يذهب، وهم قلة، إلى انها قد تفيد الترتيب، فهذا سيبويه يؤكد عدم دلالتها على الترتيب بقوله: (قولك: مررت برجل وحمار قبل، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون أولى من الحمار، كأنك قلت: مررت بهما، فالنفي في هذا ان تقول: ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا شيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني، فاذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجّبْته: على أيّها شئت، لأنها قد جمعت هذه الاشياء)[٩].

وفي موضع آخر يقول: (ومما يدّلك أيضاً على أنَّ الفاء ليست كالواو: قولك: مررت بزيد وعمرو، ومررتُ بزيد فعمرو، تريد أن تُعلم بالفاء أنَّ الآخر مُرّ به بعد الأول، وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو أدخلت الفاء ههنا فَسَدَ المعنى)[١٠]، وينقل صاحب بدائع الفوائد (ت٧٥١هـ) عن سيبويه قوله: (الواو لا تدل على الترتيب ولا التعقيب، تقول: صمتُ رمضان وشعبان، وان

---

[١] ينظر: الكتاب١/ ٢١١، اللمع في العربية لابن جني: ١٧٤، شرح المفصل/ لابن يعيش: ٨/ ٩٠، شرح الكافية/ للرضي: ٢/ ٣٦٣، الجنى الداني/ للمرادي: ١٨٨، بدائع الفوائد/ لابن قيم الجوزية: ١/ ٦١، مغني اللبيب/ لابن هشام: ٢/ ٣٥٤.

[٢] شرح الكافية / للرضي: ٣٦٣/٢.

[٣] شرح الكافي: ٣٦٣/٢-٣٦٤.

[٤] الجنى الداني في حروف المعاني: ١٨٨.

[٥] الآية: ١٥/٢٩.

[٦] الآية: ٥٨/٧.

[٧] الآية: ٢/٤٢.

[٨] ينظر: الكتاب: ٢١٨/١، اللمع في العربية، لابن جني: ١٧٤، شرح جمل الزجاجي/ لابن عصفور: ٢٢٦/١، شرح الكافية / للرضي: ٣٦٣/٢، الجنى الداني في حروف المعاني: ١٨٨، مغني اللبيب/ لابن هشام: ٣٥٤، بدائع الفوائد/لابن قيم الجوزية: ٦١/١.

[٩] الكتاب: ٢١٨/١.

[١٠] المصدر نفسه: ٤٢٥/١.

شئت: شعبان ورمضان، بخلاف الفاء، الا أنهم يقدمون في كلامهم ما هم به أهم، وهم بيانه أعنى، وان كانا جميعاً يهمانهم ويعنياهم)[١].

أمّا ابن جني في عدم دلالة الواو على الترتيب: (فمعنى الواو: الاجتماع، تقول: نقام زيد وعمرو، أي: اجتمع لهما القيام، ولا تدري كيف ترتب حالهما فيه)[٢]، ونقل صاحب اللسان عن الجوهري (ت٣٩٣هـ) قوله (الواو من حروف العطف تجمع الشيئين ولا تدل على الترتيب)[٣]، وعندما نصل إلى ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) وهو يتعرض لهذا الموضوع كنجده يشكك بعربية كل من يدّعي انّ الواو تفيد معنى الترتيب، يقول: (ولا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أنَّ الواو تفيد الترتيب)[٤]، ومن أدلته على هذا الحكم: (أن الواو في العطف نظير التثنية والجمع، اذا اختلفت الأسماء احتيج إلى الواو، واذا اتفقت جرت على التثنية والجمع، تقول: جاءني زيد وعمرو، لتعذر التثنية، وكان ذلك أوجز وأخصر من أن تذكر الاسمين وتعطف أحدهما على الآخر، فاذا اختلفت الأسماء لم تمكن التثنية فاضطروا إلى العطف بالواو)[٥] ومنها أيضاً:

أنَّ الواو (تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، نحو قولك: اختصم زيد وعمرو، وتقاتل بكر وخالد، فالترتيب ههنا ممتنع لأن الخصام والقتال لا يكون من واحد، ولذلك لا يقع ههنا من حروف العطف الاّ الواو،. . . وهذه الأفعال انما تقع من الاثنين معاً)[٦] وقد عدَّ ابن هشام هذه الحجة من أقوى الأدلة على عدم إفادة الترتيب[٧]، ويقول فيها المرادي: (وهذا أحد الأدلة على إنها لا لا ترتب)[٨].

ومن أدلته أيضاً:

(قولك جاءني زيد وعمرو بعده، فلو كانت للترتيب لكان قولك (لعده) تكريراً، ولكان إذا قلت: جاءني زيد اليوم وعمرو أمس، متناقضاً، لأن الواو قد دلت على خلاف ما دلت عليه (أنس) من قبل أن الواو ترتب الثاني بعد الأول، و(أمس) تدل على تقدمه[٩].

ومن القرآن الكريم يُجتح على عدم دلالتها على الترتيب بقوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾[١٠] من سورة البقرة، وفي سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾، والقصة الواحدة، وبقوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾، وشرعها يقدم الركوع على السجود[١١]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[١٢]، ولو كانت الواو دالة على الترتيب لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت، لأن الحياة المرادة من (نحيى) تكون حينئذٍ بعد الموت، وهي الحشر، ومساق الآية وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على انهم منكرون له، فدلت الآية على أنَّ الواو لا تدل على الترتيب[١٣].

ومع الشعر يحتج ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) بجملة شواهد شعرية على أنَّ (الواو) لا ترتب، منها قول أُمية بن أبي الصلت:

---

[١] بدائع الفوائد: ٦١/١.

[٢] اللمع في العربية: ١٧٤.

[٣] لسان العرب: مادة: ٤٨٥/٦٥.

[٤] شرح المفصل: ٩١/٨.

[٥] شرح المفصل: ٩١/٨.

[٦] المصدر نفسه: ٩١/٨.

[٧] ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٦/٢.

[٨] الجنى الداني في حروف المعاني: ١٩٠.

[٩] شرح المفصل: ٩١/٨.

[١٠] الآية: ٥٨/٢.

[١١] الآية: ١٦٠/٧.

[١٢] الآية: ٣٧/٢٣وينظر: شرح ابن عقيل: ٢٢٤/٢.

[١٣] ينظر هامش شرح ابن عقيل: ٢٢٦/٢.

فملَّتُنـــــــا أننـــــــا المســـــــلمون علـــــى ديـــــن صـــــدّيقينا والنبـــــي[١]

ولو كانت الواو للترتيب لقدّم الشاعر النبي ﷺ على الصديق لشرفه، ومنها أيضاً قول حسان بن ثابت:

بهـــا ليـــلُ مـــنهم جعفـــرٌ وابـــن أُمّـــه علـــيٌّ، ومـــنهم أحمـــدُ المتخيَّـــرُ

ولو كانت للترتيب لقدَّم الشاعر النبي ﷺ، على جعفر وابن أمّه، ومنه أيضاً قول الشاعر:

فقلـــتُ لـــه لمـــا تمطّـــي بجـــوزه وأردف إعجـــــازاً ونـــــاء بكلكـــــلِ

ولو كانت الواو للترتيب لقدم الشاعر الكلكل وهو الصدر، ثم الجوز وهو الوسط، ثم الاعجاز وهي المؤخر[٢].

أمّا القول بأنَّ (واو العطف) تفيد الترتيب فهو مذهب ينسبه بعضهم[٣] إلى نحاة الكوفة، ويخصون منهم الكسائي (ت١٨٩هـ) والفّراء (ت٢٠٧هـ) وثعلب (ت٢٩١هـ) وابن درستويه (ت٣٤٧هـ) ومن نحاة البصر ينسبون القول به إلى قطرب (ت٢٠٦هـ)[٤]، غير أن نسبة هذا المذهب إلى الفّراء أمر بنفيه نص عثرت عليه في كتابه (معاني القرآن) يؤكد فيه أن الواو لا تفيد الترتيب، ويقارن بينها، في هذه المسألة وبين حرفي العطف، اللذين يفيدان الترتيب مع الجمع: الفاء، وثم، يقول الفّراء: (فأمّا الواو فانك ان شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر فاذا قلت: زرت عبدالله وزيداً، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة، واذا قلت: زرت عبدالله ثم زيداً، أو: زرت عبدالله فزيداً كان الأول قبل الآخر)[٥].

ومن يذهب هذا المعنى يرى في قولنا: قام زيدٌ وعمروٌ، القائم أولاً زيد وعمرو بعده، بلا مهلة، ومما استدلوا به من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرض زِلْزَالَهَا (١) وَأَخْرَجَتِ الْأَرض أَثْقَالَهَا﴾[٦]، فزلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها، وهذا المعنى هو الذي دلّت عليه الواو)[٧].

ومن حججهم أيضاً: لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾[٨]، قال الصحابة مخاطبين الرسول ﷺ: بمَ نبدأ نبدأ يا رسول الله، فقال: إبدأوا بما بدأ الله بذكره، فدل ذلك على الترتيب[٩].

ومنها أيضاً: رُوي أَنَّ بعض الأعراب قام خطيباً بين يدي النبي ﷺ فقال في خطبته، من أطاع الله ورسوله فقد رشد، ومن عصاهما فقد غوى، فقال النبي ﷺ: بئس خطيب القوم أنت، هلاّ قلت: ومن عصى الله ورسوله[١٠] وعلق أصحاب هذا المذهب على هذه الرواية بقولهم: فلو كانت الواو للجمع المطلق لما افترق الحال بين ما علمه الرسول ﷺ، وبين ما قاله الاعرابي[١١].

والذي نراه في مسألة إفادة واو العطف معنى الترتيب أو عدم إفادتها، ومن خلال ما وقفنا عليه من أقوال وآراء[١٢]: أن الذي كان يحكم العربي في تقديم المعطوف وتأخيره، أو المعطوف عليه هو ليس الاستعمال الحرفي لواو العطف، وانما تحكمه اعتبارات أخرى منها: حرصه على تحقيق التناسق اللفظي بين المتعاطفين، وتقديم ما خفّ من اللفظ على ما ثقل منه، وقد يبلغ به الأمر

---

[١] ينظر هامش شرح ابن عقيل: ٢٢٦/٢.

[٢] شرح جمل الزجاجي/لابن عصفور: ٢٢٦/١-٢٢٧.

[٣] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٢٦/١، شرح الكافية / للرضي: ٣٦٣/٢، الجنى الداني/ للمرادي: ١٨٨، مغني اللبيب/لابن هشام: ٣٥٤/٢، شرح التصريح /للأوهري: ١٣٥/٢.

[٤] ينظر: شرح الكافية: ٣٦٣/٢، والمغني: ٣٥٤/٢.

[٥] معاني القرآن: ٣٩٦/١، ينظر أيضاً: لسان العرب: مادة و ا: ٤٨٧/٦٥.

[٦] الآية: ٢/٩٩.

[٧] ينظر: شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور: ٢٢٧/١.

[٨] الآية: ١٥٨/٢.

[٩] ينظر: شرح المفصل / لابن يعيش: ٩٣/٨.

[١٠] المصدر نفسه: ٩٣/٨.

[١١] المصدر نفسه: ٩٣/٨.

[١٢] خاصة رأي أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد: ٥١/١.

أحياناً إلى أن يؤخر معنى شريفاً ويقدّم معنى أقلّ شرفاً انسجاماً مع حسه اللغوي، كقولهم (ربيعة ومضر، وكان تقديم (مضر) أولى من تقديم (ربيعة) من جهة المعنى، ولكن آثروا الخفة، لأنك لو قدمت (مضر) في اللفظ لكثرت الحركات وتوالت، فلما أخرت وقف عليه بالسكون، ومن هذا النحو: الجن والانس، فان (الانس) أخف لمكان النون الخفيفة والسين المهموسة، فكان الأثقل أولى بأول الكلام من الأخف لنشاط المتكلم وجمامه)[١].

المبحث الثاني

(احكام واو العطف)

١- الحكم الأول:

التوكيد بمنفصل عند العطف على ضمير الرفع المتصل

يستثنى النحاة من حالات العطف بالواو حالتين، لا يجوز فيهما العطف بالواو إلاّ بشرط، فالجائز عندهم بلا شرط حالات كثيرة منها عطف الظاهر على الظاهر، نحو: قام زيدٌ وعمروٌ، وعطف الضمير على الضمير نحو رأيتك وإياه، وعطف الظاهر على الضمير نحو: رأيته وزيداً، وعطف الضمير على الظاهر نحو: قام زيدٌ وأنت[٢].

أمّا الحالتان اللتان استثنينا من جواز العطف إلا بشرط فهما:

١- العطف على ضمير الرفع المتصل، بارزاً كان أم مستتراً، وهو موضوع هذه المسألة.

٢- العطف على الضمير المجرور، وهو موضوع المسألة الثانية من هذا البحث.

يشترط النحاة للعطف بالواو على ضمير الرفع المتصل عدم جواز العطف عليه إلا بعد توكيده بمنفصل، والغالب فيه أن يكون بضمير رفع منفصل، قال ابن جني (فان كان المضمر مرفوعاً متصلاً، لم يعطف عليه حتى تؤكده، تقول: قم أنت وزيد، ولو قلت: قم وزيد، من غير توكيده، لم تحسن، قال الله سبحانه وتعالى﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٣][٤]، وفي شرح المفصل لابن يعيش: (فان كان- يقصد المضمر المتصل – مرفوع الموضع، لم يجز العطف عليه إلا بعد توكيده، نحو: زيد قام هو وعمرو، وقمت أنا وزيد، وقال الله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ لما أراد العطف على الضمير في (أسكن) أكده بالضمير المنفصل، ثم أتى بالمعطوف، ومثله قوله تعالى﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾[٥] أكد الضمير المرفوع في (يراكم) ثم عطف عليه[٦] وعلق القرطبي في تفسيره على قوله تعالى ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾: انت: تأكيد للمضمر الذي في الفعل ومثله: (فاذهب انت وربك)[٧]، ولا يجوز: اسكن وزوجك، ولا: اذهب وربك)[٨].

وقد يقوم مقام الضمير المنفصل المؤكد فاصل آخر، يطول به الكلام فيغني عنه الضمير، فيحذف طلباً للاختصار، ويكون هذا الفاصل ساداً مسدّ التأكيد، سواء أكان الفصل قبل حر فالعطف أم بعده، فمثال الأول: الفصل بالمفعول به في نحو قوله تعالى﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[٩] فانه عطف (الشركاء) على المضمر المرفوع في (اجمعوا) حين طال الكلام بالمفعول به[١٠]

---

[١] بدائع الفوائد /لابن قيم الجوزية: ١/ ٦١.

[٢] ينظر: اللمع في العربية/ لابن جني: ١٨٢، شرح المفصل/ لابن يعيش: ٣/٧٦-٧٧، الايضاح في شرح المفصل /لابن الحاجب: ١/٤٥٤.

[٣] الآية: ٢/٣٥.

[٤] اللمع في العربية: ١٨٢.

[٥] الآية: ٧/٢٦.

[٦] شرح المفصل: ٣/٧٦.

[٧] الآية: ٥/٢٧.

[٨] الجامع لأحكام القرآن: ١/٣٠٠، وينظر أيضاً: شرح الكافية / للرضي: ١/٣١٩، شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٧، الاشموني: ٢/٤٢٩.

[٩] الآية: ١٠/٧١.

[١٠] ينظر: شرح المفصل / لابن يعيش: ٣/٧٦.

ومثله قوله تعالى ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾[١] فمن: معطوف على الواو في (يدخلونها) وصح ذلك للفصل بالمفعول به وهو (الهاء) من (يدخلونها).

ومثال وقوع الفصل بعد حرف العطف قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾[٢] عطف (الاباء) على المضمر المرفوع حيث وقع فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي (لا) الزائدة للتأكيد[٣] يقول القرطبي في هذه الآية: (قوله (ولا اباؤنا) عطف على النون في (اشركنا) ولم يقل، نحن ولا اباؤنا، لن قوله (ولا) قام مقام توكيد المضمر، ولهذا حسنّ أن يقال: (ما قمت ولا زيد)[٤] وقد يجتمع الفصل والتوكيد بالمضمر المنفصل كما في قوله تعالى ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾[٥] وقوله تعالى ﴿مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾[٦].

ولم تؤشر في القرآن الكريم حالة واحدة خرج فيها العطف على ضمير الرفع المتصل بضمير أو فاصل آخر[٧]، أما في غير القرآن، فقد ورد في النثر قليلاً، منه ما حكاه النحاة عن سيبويه من قول بعض العرب (مررت برجل سواء والعدم) برفع (العدم) عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه مؤول بمشتق، أي مستوٍ هو والعدم، وليس بينهما فصل[٨]، ونقل صاحب المقاصد النحوية ما ورد في صحيح البخاري مثل هذا، وهو ما روي عن علي ﷺ انه قال: كنت اسمع رسول الله ﷺ يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر، وروي عن عمر ﷺ قال: كنت وجار لي من الأنصار[٩].

أما في الشعر فقد ورد كثيراً العطف على الضمير المذكور بلا فصل، وعد القرطبي وروده هذا من ضرورات الشعر[١٠]، وأبرز شواهده قول الشاعر: عمر بن أبي ربيعه:

قلـــتُ إذ أَقْبَلـــتْ وزَهـــرٌ تَهـــادى كنعـــاجِ الفَـــلا تَعَسَّـــفْنَ رمـــلا[١١]

فـ(زُهر) مفطوف على المضمر في (أقبلت) ولم يؤكد ذلك المضمر، والوجه أن يقال: أقبلت هي وزهر، بتأكيد الضمير المستتر ليقوى ثم يعطف عليه ومنه أيضاً قول جرير يهجو الاخطل:

ورجـــا الاخيطـــلُ مـــن ســـفاهة رأيـــه مـــا لـــم يكـــن وأبٌ لـــه لينـــالا[١٢]

عطف (أب) على الضمير المستكن في (لم يكن) من غير توكيد ولا فصل

ولم يترك هذه المسألة دون أن يعللوا امتناع العطف على المرفوع المتصل الا بشرط التأكيد أو ما يقوم مقام المنفصل، على عادتهم في اخضاع الكلام العربي لسان النحو وقوانينه، فقد نقل ابن الحاجب تفسيراً لهذه المسألة:

فهو يرى: ان الضمير المرفوع المتصل في حكم الجزء، (وهو لا يعطفون على الجزء، فأتوا في الصورة بالمضمر المنفصل لتكون العطف عليه لفظاً)[١٣] ويزيد الرضي التعليل توضيحاً فيقول: (إنما أكد بالمفصل في الأول لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً: من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر، والضمير المنفصل، ومعنى: من حيث انه فاعل،

---

[١] الآية: ٢٣/١٣.

[٢] الآية: ١٤٨/٦.

[٣] ينظر شرح المفصل: ٧/٢ وشرح الكافية: ١/ ٣١٩.

[٤] الجامع لأحكام القران ١٢٠/٧.

[٥] الآية: ٩٤/٢٦.

[٦] الآية: ٣٥/١٦.

[٧] ينظر: الجامع لأحكام القرآن / للقرطبي: ١/ ٣٠١.

[٨] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٩، وشرح الاشموني: ٢/ ٤٢٩.

[٩] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية/ للعيني: ١٦٠/٤.

[١٠] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٣٠٠.

[١١] ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨٩، اللمع في العربية: ١٨٢، الانصاف في مسائل الخلاف: ٢ /٢٥٣، وشرح المفصل: ٧٦/٣، شرح الاشموني: ٤٢٩/٢.

[١٢] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٥٣/٢، شرح الاشموني: ٤٢٩/٢.

[١٣] الايضاح في شرح المفصل: ٤٥٥/١.

والفاعل كالجزء من الفعل، والضمير المنفصل ومعنى: من حيث انه فاعل أو الفاعل كالجزء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة، فأكد اولاً بمنفصل لأنه بذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال، ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد الظاهر، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان يلزم إذن أن يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً للمتصل، وهو محال، فان كان الضمير منفصلاً نحو: ما ضرب إلا أنت وزيد، لم يكن كالجزء لفظاً، وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو: ضربتك وزيداً، لم يكن كالجزء معنى[١].

ومن خلال إمعان النظر في هذا التعليل، يتضح لنا أن مثل هذا التعليل لم يخطر ببال العربي وهو ينثر أو ينظم، ولم يدر بخلده أن ضمير الرفع المتصل دون غيره من الضمائر في حكم الجزء، والجزر لا يعطف عليه، إنما كان في كل ذلك أسير ذوقه اللغوي، وسجيته التي تؤثر الانسجام في اللفظ، والسهولة في التعبير، والسلامة في النطق.

وتعد مسألة عدم جواز العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد الفصل، أو جوازه، إحدى مسائل الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، وقد أفرد لها صاحب الانصاف أبو البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) المسألة السادسة والستين من مسائل الخلاف، وكما تقدم من كلام فان البصريين لا يجيزون العطف في مثل هذه المسألة في اختيار الكلام إلا إذا كان هناك توكيد أو فصل، ويجيزونه على قبح في ضرورة الشعر، وحجتهم في ذلك أن قالوا: انه (لا يخلو: إما ان يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به، فان كان مقدراً فيه، نحو: قام زيدٌ، فكأنه قد عطف اسماً على فعل، وان كان ملفوظاً به نحو: قمت وزيد، فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز[٢].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى انه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، بلا تأكيد بالمنفصل[٣] ودليلهم ودليلهم على ذلك انه قد جاء منه كتاب الله وكلام العرب، فمن القرآن الكريم استدلوا بقوله تعالى ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (٦) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[٤]، في عطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى)، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالافق، وهو مطلع الشمس[٥] ورد أبو البركات الانباري على حجتهم، وهو ينتصر لمذهب البصريين، بان الواو في الآية الكريمة واو الحال، لا واو العطف، (والمراد به جبريل وحده، والمعنى: ان جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالافق)[٦].

أما ما ورد منه في كلام العرب واتخذوه حجة لمذهبهم، فهو ما تقدم من بيتي عمر بن أبي ربيعة وجرير، ويرى البصريون ان لا حجة لهم فيهما، لأنه (من الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه)[٧]، والعطف فيهما بدون فصل، إنما هو باب الضرورة الشعرية، وهو جائز عند البصريين على ضعف.

٢- الحكم الثاني:

إعادة الخافض عند العطف على المضمر المجرور من أحكام العطف بالواو أيضاً، وعلى مذهب جمهور النحاة، أنه لا يعطف بها على المضمر المجرور إلا بعد إعادة الجار، نحو: مررت بك وبزيد، ونزلت عليك وعلى جعفر، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[٨] وقوله تعالى ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[٩] وقوله تعالى ﴿يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾[١٠]،

---

[١] شرح الكافية: ١/ ٣١٩.

[٢] الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/٢٥٢-٢٥٣.

[٣] الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٢٥٢.

[٤] الآية: ٦/٥٣.

[٥] الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/٢٥٢.

[٦] المصدر نفسه: ٢/٢٥٢.

[٧] المصدر نفسه: ٢/ ٢٥٢.

[٨] الآية: ١١/٤١.

[٩] الآية: ٢٢/٢٣.

[١٠] الآية: ٦٤/٦.

قال سيبويه: (ومما يقبح ان يشركه مضمراً داخلاً فيما قبله)[١]، وعد ابن جني عدم إعادة الخافض لحناً فقال: (فان كان المضمر مجروراً، لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار،. . . ، ولو قلت: مررت بك وزيدٍ، كان لحناً)[٢].

وقد علل النحاة أمر إعادة الخافض عند العطف بالواو على الضمير المخفوض، بان منزلة هذا الضمير الواقع مضافاً إليه، بمنزلة التنوين، فكما لا يعطف على التدوين كذلك لا يعطف على هذا المضاف إليه، وأول من أشار إلى هذه العلة سيبويه عندما قال: (لأن هذه العلامة (يقصد بها علامة الجر) الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم إلا معتمدة على ما قبلها وانها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا ان يتبعوها الاسم، ولم يجز أن يتبعوها إياه. . .)[٣].

وجاء بعده النحاة وأسهبوا في بيان وجه المشابهة بين الضمير المجرور وبين التنوين، فهذا ابن يعيش لم يجز القول في مثل: مررت بك وزيد، حتى يعاد الخافض ويقال: مررت بك وبزيد، (من قبل أن الضمير صار عوضاً عن التنوين، والدليل على استوائها قولهم: ياغلام، فيحذفون الياء التي هي ضمير كما يحذفون التنوين، وانما استويا لأنهما يجتمعان في انهما على حرف واحد، وانهما يكملان الاسم الأول، ولا يفصل بينهما، ولا يصح الوقف على ما اتصلا به دونهما، وليس كذلك الظاهر المجرور، لأنه قد يفصل بالظرف بينهما)[٤]، أما ابن الحاجب فيقول: (وبيان كونه مشبهاً للتنوين انه لا يستقل معه كلاماً، كما ان التنوين لا يستقل مع المنون كلاماً، فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على المضاف إليه)[٥].

وحجة أخرى ينقلها الزجاج (ت ٣١١هـ) عن المازني (ت ٢٤٩هـ) في تعليل هذا الحكم من أحكام واو العطف عند العطف بها على الضمير المجرور. (لان المعطوف والمعطوف عليه شريكان، يعدّ كل واحد منهما مجل صاحبه، فكما لا يجوز: مررت بزيدوك، كذلك لا يجوز: مررت بك وزيد)[٦].

وإلى هذا الرأي أشار صاحب الانصاف وهو يسوق حجج البصريين بقوله: (ومنهم من تمسك بان قال: اجمعنا على انه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور، فلا يجوز ان يقال: (مررت بزيدوك) فكذلك ينبغي ان لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يقال (مررت بك وزيد) لان الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز ان يكون معطوفاً، لا يجوز ان يكون معطوفاً عليه)[٧].

ولابن السراج (ت ٣١٦هـ) تعليل آخر لإعادة الخافض عند العطف على الضمير المجرور، نقله البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) في خزانته نقلاً عن كتاب (الاصول)، يقول فيه: (واما المخفوض فلا يجوز ان تعطف عليه الظاهر، لا يجوز ان تقول: مررت بك وزيد، لان المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم ويتأخر، كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز ان يؤخر ويقدم الاخر عليه، فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجر ان يعطف عليه)[٨].

ويربط ابن الحاجب بين علة إعادة الخافض عند العطف على الضمير المجرور، بمنفصل عند العطف على ضمير الرفع المتصل، فيقول: (وأمّا المجرور فلا يعطف عليه الا لإعادة الجار، لان المجرور، إذا كان مضمراً اشتد اتصاله به، كاتصال المرفوع من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى، فامتنع العطف عليه، كما امتنع في المرفوع، ولم يكن له مضمر منفصل، ففعل به، كما فعل في المرفوع، فأعادوا العامل الأول، ليكون في حكم الاستقلال)[٩].

---

[١] الكتاب: ١/ ٣٩١.

[٢] اللمع في العربية: ١٨٣.

[٣] الكتاب: ١/ ٣٩١.

[٤] شرح المفصل: ٣، ٧٧.

[٥] الايضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٥٥.

[٦] الجامع لأحكام القرآن/ للقرطبي: ٣/٥.

[٧] الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٢٤١.

[٨] خزانة الأدب: ٢/ ٣٣٨.

[٩] الايضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٥٥.

ويرى الرضي وجهاً آخر للربط بين العطف على الضمير المرفوع والعطف على الضمير المجرور، انه لزم إعادة الخافض عند العطف على الضمير المجرور، ولم يلزم الفصل: (لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفعال المتصل، لان الفاعل ان لم يكن ضميراً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره، سواء كان ضميراً أو ظاهراً، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، فمن ثم لم يجز اذا عطفت على المجرور الا بإعادة الجار أيضاً، نحو: مررت بزيد وبك، والمال بين زيد وبينك، وليس المجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات، حتى يؤكد به أولاً ثم يعطف عليه كما فعل في المرفوع المتصل، فلم يبق الا إعادة العامل الأول، سواء كان اسماً، نحو: المال بيني وبين زيد، أو حرفاً نحو: مررت بك وبزيد)[١].

هذا ما ألزم به جمهور النحاة أنفسهم به في السعة والاختيار، فلا بد من إعادة الخافض عند العطف على الضمير المجرور، يسندها في ذلك كتاب العربية الأول، القرآن الكريم، وأما أثر عن العرب، اما في غير السعة والاختيار فلا يجيزونه الا في الشعر اضطراراً، وللشعر ضرورته، فقد أجازوا قول الشاعر:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجبِ[٢]

عطف (الايام) على الكاف في (بك) بغير إعادة (الباء) للضرورة، وقول الآخر:

تُعلَّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا وما بينها والكعب غوطٌ نفانفُ[٣]

عطف (الكعب) على الضمير في (بينها) للضرورة.

وهذا الذي عليه جمهور النحاة لم يكن لازماً عند نحاة الكوفة، وبعض نحاة البصرة أمثال: يونس (ت ١٨٢هـ) وقطرب (ت ٢٠٦هـ)، والاخفش (ت ٢١٥هـ) والشلوبين (ت ٦٤٥هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٤]، فقد أجاز هؤلاء ترك الإعادة في حال السعة، ومن أدلتهم أنها جاءت في التنزيل والشعر، فما جاء منه في التنزيل قراءة حمزة وغيره ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[٥] بجر (الارحام) عطفاً على الهاء المجرورة بالباء، وقوله تعالى﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[٦] فما: في موضع خفض، لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهنَّ)، وقوله تعالى﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾[٧]، فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في (اليك) والتقدير فيه: (يؤمنون بما أنزل اليم والي المقيمين الصلاة، يعني من الأنبياء عليهم السلام)[٨] وقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[٩] بعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به).

وقد وقف النحاة والمفسرون عند هذه الآيات وقفات ردّوا فيها على أصحاب هذا المذهب، وحظيت الآية الأولى بوقوف أطول، فهذا الفراء، وان كان من رؤساء المدرسة الكوفية، ينقل أولاً قراءة غير حمزة بنصب (الأرحام) على تقدير: (واتقوا الأرحام ان تقطعوها) ثم قال (حدثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم انه خفض (الأرحام) قال: تقولهم: باله والرحم، وفيه قبح، لان العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنى عنه[١٠]، فالفراء يراه قبيحاً، ولم يرد على هذا، ولم يذكر علة قبحه[١].

---

[١] شرح الكافية: ١/ ٣١٩.

[٢] ينظر: اللمع في العربية: ١٨٣، شرح المفصل: ٣/ ٧٨، شرح الكافية: ١/ ٣١٩، شرح الاشموني: ٢/ ٤٣٠.

[٣] ينظر: معاني القرآن / للفراء: ٢٥٣/١، الجامع لأحكام القرآن / للقرطبي: ٣/٥.

[٤] ينظر: شرح الاشموني: ٢/ ٤٣٠.

[٥] الآية: ١/٤.

[٦] الآية: ١٢٦/٤.

[٧] الآية: ١٦١/٤.

[٨] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٧/٢.

[٩] الآية: ٢١٧/٢.

[١٠] معاني القرآن: ٢٥٢/١.

وهذا أبو العباس المبرد كما ينقل الفارسي انه قال: لو صَلّيْتُ خلف إمام يقرأ (اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) لأخذت نعلي ومضيت[٢]، ويقول الزجاج (قراءة همزة مع ضعفها وقبحها في العربية خطأ عظيم في أصول أمر الدين، لان النبيﷺ قال: (لا تحلفوا بآبائكم) فاذا لم يجز الحلف بغير الله فكيف يجوز بالرحم[٣].

وجمهور النحاة لا يرى للكوفيين ومن ناصرهم حجة في هذه الآية مع أخذهم بقراءة حمزة، وذلك من وجهين:

الأول: إن (الأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وانما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[٤]، ولم يجوز بعضهم ان تكون الواو للقسم، لأنه أذن يكون قسم السؤال، لأن قبله، (واتقوا الله الذي تساءلون به) وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء[٥].

الآخر: إن قوله (الأرحام) مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره (وبالأرحام) فحذفت لدلالة الأولى عليها، وله شواهد كثيرة في كلامهم[٦]، وضعفن هذا الوجه أيضاً (لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا نحو: الله لافعلن، وأيضاً ظهر الجار فالعمل للأول)[٧].

وما بينها والكعب عوط نفانف: ان (والكعب) ليس مجروراً على ما ذكروا، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير (بين) مرة أخرى، فكأنه قال، وما بينها وبين الكعب، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها)[٨].

ونحن في هذه المسألة نجد أنفسنا أميل إلى مذهب الكوفيين لأنهم أقل تعسفاً من البصريين، وما قالوا به لم يخرج على كلام العرب، فقد جاء به القرآن الكريم والشعر العربي، وعليه فان ما يسمع من العرب، ويوثق بروايته، وتكثر شواهده يجب أن لا يكون خاضعاً للقاعدة النحوية الشائعة، ولا يضر اللغة أن تتسع لمثل هذا المسموع، فانه يغنيها ويثري أساليبها.

أما تخريج البصريين لشواهد الكوفيين فهو لا يخرج عن دائرة الخوض في الأدلة المنطقية، والقياسات الفلسفية البعيدة في أحيان كثيرة عن الطبيعة اللغوية التي نطق بها العرب، يتكلفون كل ذلك من أجل أن تأتي أقوالهم متطابقة لمقاييسهم وقواعدهم، فيتكلفون التقدير والتأويل بلا مسوغ، فضلاً عن أن الآية الكريمة (يتساءلون به والأرحام) التي ضعّفوا قراءتها، قد قرأ بها أحد القراء السبعة وهو حمزة بن الزيات.

إنَّ الذين ضعّفوا قراءة الجر في الآية الكريمة المتقدمة، من النحاة إنما يحاولون أن يجعلوا للقاعدة النحوية سلطاناً لا يمكن الخروج عليه، حتى ولو اصطدم بالقرآن الكريم في أعلى قراءاته السبعة، وكان قانونهم ان كل قراءة لا تخضع لقياسهم قراءة لا يعتد بها، وهو أمر في غاية الغرابة أن تخضع اللغة التي ينطق بها أحد القراء السبعة لقواعد نحوية تعارف عليها النحاة، بل ان منطق اللغة يفرض أن يكون القرآن الكريم، وهو أصدق نص لغوي، ولغته أفصح أساليب العربية على الإطلاق، الأساس الذين تبنى قواعد النحو واللغة على شواهده، بمختلف القراءات المتواترة التي صح سندها.

٣- الحكم الثالث:

تطابق المعطوف والمعطوف عليه

---

[١] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢/٥.

[٢] المصدر نفسه: ٣/٥.

[٣] الجامع لأحكام القرآن: ٣/٥

[٤] الآية: ١/٤.

[٥] شرح الكافية/ للرضي: ٣١٩/١.

[٦] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٨/٢-٢٤٩.

[٧] شرح الكافية: ٣١٩/١.

[٨] الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٥١/٢.

من أحكام العطف بالواو أن يتطابق المعطوف والمعطوف عليه فيعطف الفعل على الفعل، والاسم على الاسم، والمفرد على المفرد، والجملة على الجملة، يقول ابن جني: (وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه، لأن العطف نظير التثنية)[١]، وله أيضاً: (وأعلم انك تعطف الاسم على الاسم، أذا اتفقنا في الحال، والفعل على الفعل أذا اتفقنا في الزمان، تقول: قام زيدٌ وعمروٌ، لأن القيام يصحّ في كل واحد منهما، ولا تقول: مات زيدٌ والشمس، لأن الشمس لا يصح موتها، وتقول: قام زيد وقعد، لاتفاق زمانهما، ولا تقول يقوم زيد وقعد، لاختلاف زمانيهما)[٢].

هذا هو حكم العطف بالواو، أن يتطابق المعطوف والمعطوف عليه، في الحال والزمان، فإن وجد اسم معطوفاً على فعل، أو فعل معطوفاً على اسم، فلابدّ أن يكون الاسم في تقدير الفعل، أو الفعل في تقدير الاسم، وكذلك ان وجدت جملة معطوفة على مفرد، أو مفرد معطوفاً على جملة، فلابدّ أن تكون الجملة في تقدير المفرد أو المفرد في تقدير الجملة[٣] بمعنى: أنه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضاً عكس هذا، وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم[٤]، فمثال عطف الفعل على الاسم أذا كان في الاسم معنى الفعل قوله تعالى ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾[٥] على على قراءة عاصم، أي: فلق الأصباح، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[٦] أي: يصففن ويقبضن، لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل، ولا يجوز: مررت برجل طويل ويضرب على العطف، إذ ليس الاسم هذا بتقدير الفعل[٧].

ومثال عطف الاسم على الفعل أذا كان في الاسم معنى الفعل قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾[٨]، ومنه في الشعر قول الشاعر:

فألقيتـــــه يومـــــاً يبيـــــر عـــــدوّه ومجرٍعطـــــاءُ يســـــتحق المعـــــابرا[٩]

وقول الآخر:

بـــــات يغشـــــيها بعضـــــب بـــــاترٍ يقصـــــد فـــــي أســـــوقها وجـــــائرِ[١٠]

بعطف (مجر) على (يبير)، وعطف (جائر) على (يقصد)

وجوز النحاة عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل، نحو: زيد أبوه كريم وعالم أخوته، لكن، كما يرى الرضي، عطف الجملة على المفرد أولى من العكس، لكونها فرعاً عليه، لكونها ذات محل من الإعراب، فنحو: مررت برجل شريف وأبو كريم، أولى من نحو: مررت برجل أبو كريم وشريف، ولاسيما أذا كانت الجملة والمفرد صفتين، (لأن تطابق الصفة والموصوف أكثر من تطابق المبتدأ والخبر، والحال وصاحبها، ألا ترى أن الأولين يتطابقان تعريفاً وتنكيراً، دون البواقي، فقولك: جئتك أخاف وراجياً، وهند أبوها كريم وشريفه، ليس في القبح نحو: مررت برحل أبوه كريم وشريف)[١١].

وكما جوزوا عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم، كذلك جوزوا عطف الجملة الفعلية على الاسمية، وبالعكس، وحصروا هذا التجويز بالواو دون غيرها من حروف العطف لفوتها وتصرفها ولأصالتها في العطف[١٢]، يقول ابن جني: "انه قد

---

[١] سر صناعة الأعراب: ٢٦٥/١.

[٢] اللمع في العربية: ١٨١-١٨٢.

[٣] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٢٣/١.

[٤] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٤٤/٢ وشرح الأشموني: ٤٣٣/٢.

[٥] الآية: ٩٦/٦.

[٦] الآية: ١٩/٦٧.

[٧] ينظر: شرح الكافي/ للرضي: ٣٢٨/١.

[٨] الآية: ٩٥/٦.

[٩] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٤٤/٢.

[١٠] ينظر: المصدر السابق: ٢٤٤/٢ وشرح الأشموني: ٤٣٣/٢.

[١١] شرح الكافية: ٣٢٨/١.

[١٢] ينظر: سر صناعة الأعراب: ٢٦٥/١ وشرح الكافي: ٣٢٨/١.

يجوز– يقصد عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس– مع الواو، لقوتها وتصرفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترى أنك لو قلت: قام محمد فعمرو جالس، وأنت تعطف على حد ما تعطف بالواو، لم يكن للفاء هنا مدخل، لأن الثاني ليس متعلقاً بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة، ألا تتجرد من معنى الأتباع، والتعليق بالأول"[١].

ومن أحكام العطف بالواو أن لا يكتفي بتطابق المعطوف والمعطوف عليه، وإنما يمتد هذا التطابق إلى الضمير الراجع إلى المتعاطفين، فيجب تطابقهما مطابقة مطلقة، نحو: زيد وعمرو جا آني، فالضمير في (جا آني) يعود للمعطوف والمعطوف عليهن بقول السيوطي (ت٩١١هـ):"ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو، نحو زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما، ويفرد بعد غيرها (يقصد واو العطف) غالباً يراعي فيه المتأخر أو المتقدم، وندرت المطابقة بعد (أو) في قوله تعالى﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أو فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾"[٢].

وقد اختلف في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾[٣]، ولم يقل: (ينفقونهما)، وقد ذهب المفسرون والنحاة والنحاة في تخريجها مذاهب شتى:

١– فمنهم من وجه الضمير إلى الكنوز، ويكون المعنى، ولا ينفقون الكنوز، لدلالة يكنزون على الكنوز فكان توحيدها من ذلك[٤].

ومنهم من يرى أنه اكتفى بذكر احدهما دون صاحبه، ويختار الأغلب والأعم، وهي الفضة، ومثله قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أو لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[٥]، فجعله للتجارة، وقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أو إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾[٦]، فجعله للأثم، ومثله قوله تعالى ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾[٧] وكقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عند ك راض والرأي مختلف

ولم يقل راضون، وذلك لاتفاق المعنى يكتفي بذكر الواحد[٨].

وقول الآخر:

رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالد بريئاً ومن أجل الطوى رماني

(ولم يقل بريئين، إذ اكتفى بضمير الواحد من ضمير الآخر أذا فهم المعنى، وهذا كثيرٌ في كلام العرب)[٩].

٢–ومنهم من يرى أن الضمير في (ينفقونها) للذهب والذهب تؤنثه العرب، تقو: هي الذهب الحمراء وقد تذكر والتأنيث أشهر[١٠].

واختلف أيضاً في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ فمذهب سيبويه ان التقدير، والله أحق أن يرضوه ورسوله أحف أن يرضوه ثم حذف[١١]، والفراء يقول: "أن شئت جعلته . . . مما اكتفى بعضه من بعض، وأن شئت جعلت (الله) تبارك وتعالى في هذا الموضع ذكر لتعظيمه والمعنى للرسول ﷺ)[١٢]، وقد رجح النحاس (ت٣٣٨هـ) رأي سيبويه على غيره من الآراء[١٣].

---

[١] سر صناعة الأعراب، ٢٦٥/١ (٣) الآية: ١٣٤/٤.

[٢] المطالع السعيدة/ للسيوطي: ٢٥٣–٢٥٤.

[٣] الآية: ٣٥/٩.

[٤] انظر: معاني القرآن: ١/ ٤٣٤، تفسير القرطبي: ١٢٧/٨، شرح الكافية: ٣٢٧/١.

[٥] الآية: ١١/٦٢.

[٦] الآية: ١١٠/٤.

[٧] الآية: ٤٥/٢.

[٨] ينظر: معاني القرآن: ٤٣٤/١، تفسير القرطبي١٢٧/٨.

[٩] تفسير القرطبي١٢٨/٨.

[١٠] ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧/٨.

[١١] ينظر: المصدر نفسه: ١٩٣/٨.

[١٢] معاني القرآن: ٤٣٤/١.

[١٣] ينظر: تفسير القرطبي: ١٩٣/٨.

والعطف بالواو يستلزم أيضاً التطابق في الإعراب بين المتعاطفين فهو حرف يشرك بين الأول الثاني في الإعراب والحكم[١] ولا خلاف بين النحاة في هذه المسألة، إلا أنهم اختلفوا في العامل في المعطوف، هل هو العامل في المعطوف عليه، أو هو واو العطف أو غيرهما؟

مذهب سيبويه: أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه (فإذا قلت: ضربت زيداً وعمراً، فزيد وعمرو جمعياً انتصبا (بضرب) والحرف العاطف دخل بمعناه وشرك بينهما ويؤيد هذا القول اختلاف العمل لاختلاف العامل الموجود ولو كان العمل للحرف لم يختلف عمله، لأن العامل إنما يعمل عملاً واحداً لم يختلف عمله، لأن العامل إنما يعمل عملاً واحداً أما رافعاً وأما نصباً وأما خفضاً وأما جزمتً)[٢] وفي موضع آخر من كتابه يوشح ابن يعيش هذا المذهب فيقول: (والغرض من ذلك – يقصد يقصد العطف بالواو – اختصار العامل وإشراك الثاني في تأثير العامل الأول فإذا قلت: قام زيد وعمرو فأصله: قام زيد قام عمرو، فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه)[٣].

وقد وجد هذا المذهب هوىً في نفس أحد المعاصرين هو الدكتور مهدي المخزومي عنده تشرك ما قبلها وما بعدها في حكم واحد (فإذا قلت جاء زيد وعمرو، فقد جعلت الواو الفعل شركة بين زيد وعمرو، فكل منهما مسند إليه، وكل منهما فاعل، ارتفاع الثاني ليس لأنه تابع لمسند إليه بل لأنه مسند إليه حقيقة)[٤] وهو رأي، كما هو واضح ينأى بنا عن تكلّف التأويل والتقدير اللذين يصاحبان المذاهب الأخرى التي قيلت في هذه المسألة.

ورأي آخر، وينسب إلى ابن السراج، يذهب إلى أن العامل في المعطوف عليه الفعل المذكور، والعامل في المعطوف حرف العطف، (لأن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويعني عن إعادته، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، فالواو أغنت عن إعادة (قام) مرة أخرى، فصارت ترفع كما ترفع (قام) وكذلك اذا عطف بها على منصوب نحو قولك: ان زيداً وعمراً منطلقان، فالواو تنصب كما تنصب (إن) وكذلك في الخفض، أذا قلت: مررت بزيد وعمرو فالواو جرت كما جرت الباء)[٥] وقد ضعف النحاة هذا الرأي لأنه يتعارض مع واحد من أهم مبادئ نحوهم، وهو مبدأ (اختصاص الأدوات) لأن شرط العمال الاختصاص بالفعل ام الاسم، والواو أحد حروف العطف، (والأصل في حروف العطف أن لا تعمل لأنها لا تختص لأنها تدخل تارة على الاسم، وتارة على الفعل)[٦].

وذهب قوم آخرون إلى أن العامل في المعطوف هو الفعل المحذوف ب عد الواو، لأن الأصل في قولنا: ضربت زيداً وعمراً: ضربت زيداً وضربت عمراً، فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه، وتصح أصحاب هذا الرأي بأنه لا يجوز إظهاره، فكما أنه ظهر كان هو العامل، فكذلك هو العامل إذا كان محذوفاً من اللفظ، مراداً من جهة المعنى، وقد نسب هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي وآبن جني[٧].

هذه أشهر الآراء التيس قيلت في العمال في المعطوف[٨]، والذي نراه، وكما تقدم، أن المذهب الأول، مذهب سيبويه، والقائل بأن العامل في المعطوف عليه، هو أسلم الآراء وأقربها إلى روح اللغة، لأنه لا يحوج إلى تقدير وتأويل يبعدان اللغة عن طبيعتها، ويضيفان عليها ظلالاً من التعقيد.

أحكام انفردت بها واو العطف

---

[١] ينظر: الاشباه والنظائر في النحو: ٩٥/٢.

[٢] شرح المفصل/ لابن يعيش: ٨٨/٨.

[٣] المصدر نفسه: ٧٥/٣.

[٤] في النحور العربي/ للدكتور مهدي المخزومي: ١٩١.

[٥] شرح المفصل /لابن يعيش: ٩٨/٨.

[٦] الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٢/٢، المسألة/٧٥.

[٧] ينظر: شرح المفصل: ٨٩/٨.

[٨] هناك آراء أخرى، منها لابن حكيم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٩٤/١.

انفردت واو العطف من بين سائر حروف العطف بمجموعة أحكام، وقد عزا بعضهم هذا الانفراد بهذه الحكام، إلى أن (الواو) أصل حروف العطف[١]، وقد أسهب النحاة في سرد هذه الأحكام نذكر منها أشهرها:

١-أنها الحرف المختص بعطف اسم على اسم لا يكتفي الكلام به، أي بالاسم المعطوف عليه، وهو ما أطلق عليه: باب المفاعلة والافتعال[٢]، نحو: اختصم زيد وعمرو، واصطف زيد وعمرو، وسواء زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو، فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة وهو (زيد) لا يكتفي به، فلا يقال: اختصم زيد، وتضارب زيد، واصطف زيد، وسواء زيد، وجلست بين زيد، (إذ الاختصام والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً، والواو لمطلق الجمع، فذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف)[٣]، فلا يجوز أن يقال: اختصم زيد فعمرو، ولا: تقاتل زيد فعمرو، لأننا إذا أتينا بالفاء أو ثمّ، فأننا قد اقتصرنا على الاسم الأول، الفاء توجب المهلة بين الأول والثاني، وهذه الأفعال إنما تقع من الاثنين معاً[٤]، وبناء على هذا الحكم اعترض الأصمعي على قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوا بين الدخول فحومل

الصواب أن يقال: بين الدخول وحومل، بالواو بدلاً من الفاء، لأن البنية لا يعطف بها بالفاء، لأنها (أي البينية) لا تدل على الترتيب[٥].

٢- أنها اختصت بعطف عامل قد حذف وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعها معنى واحد، سواء كان المعمول مرفوعاً نحو قوله تعالى﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٦]، فزوجك: فاعل بفعل محذوف معطوف على (أسكن)، أي: ليسكن زوجك، وهو من عطف الأمر على الأمر، إذ لا يصح عطف (زوج) على الضمير المستتر الفاعل، وإلاّ كان فاعلاً مثله، فيترتب على هذا أن يقال أسكن وزوجك، بوقوع الاسم الظاهر فاعلاً للأمر وهذا لا يصح[٧]، أم كان المعمول منصوباً نحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾[٨]، فالإيمان مفعول بفعل محذوف معطوف على (تبوؤا) أي: (والفوا الإيمان) فهو من عطف جملة على جملة، أم كان المعمول مجروراً نحو قولهم: (ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة)، فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على (كل) أي: ولا كل بيضاء[٩]، ومما جاء في الشعر قول أحدهم:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا[١٠]

فـ(العيون) مفعول بفعل محذوف، والتقدير: وكحلن العيون، والفعل المحذوف معطوف على (زججن) والجامع بينهما: التحسين.

٣- أنها اختصت بأن تقترن بـ (لا) إن سبقت بنفي، ولم يقصد معنى (المعية) نحو: ما قام زيد ولا عمرو[١١]، لتفيد أن الفعل نفي عنهما في حالتي الاجتماع والاقتران، (ولئلا يتوهم أن (الواو) جامعة، وأنك نفيت قيامهما في وقت واحد)[١٢]، وعليه، فأنه لا

---

[١] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٩٣/٢.

[٢] ينظر شرح المفصل/ لابن يعيش: ٩٠/٨، الجنى الداني في حروف المعاني: ١٩٠ مغني اللبيب: ٣٥٦/٢ شرح ابن عقيل: ٢٢٤/٢، شرح صريح: ١٣٥/٢.

[٣] شرح التصريح: ١٣٥/٢.

[٤] ينظر: شرح المفصل /لابن يعش ٩٠/٨.

[٥] ينظر: شرح التصريح: ١٣٦/٢.

[٦] للآية: ٣٥/٢.

[٧] ينظر: النحو الوافي/ عباس حسن: ٤٥٦/٢.

[٨] الآية: ٩/٩٥.

[٩] ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٧/٢، شرح ابن عقيل: ٢٤٢/٢، المطالع السعيدة: ٢٣٢/٢-٢٣٣.

[١٠] ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٧/٢ وشرح ابن عقيل: ٢٤٢/٢.

[١١] ينظر: شرح الكافية: ٣٦٤/٢، الجنى الداني في حروف المعاني: ١٩٠، بدائع الفوائد: ٢٠١/١.

[١٢] بدائع الفوائد: ٢٠١/١.

يعطف على المنفي بالواو إلا وبعد الواو (لا)، إن لم يقصد معنى (المعية)، خوفاً (من أن يكون مراد المتكلّم، ما جاءني زيد مع عمرو، فيكون قد نفي الاجتماع في وقت لا ترتب مجيء أحدهما على مجيء الآخر، فجيء بـ (لا) في الأغلب دفعاً لهذا التوهم، وبياناً أن المراد نفي الاحتمالات الثلاث)[١]، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾[٢].

وإنّ لم تسبق (الواو) بنفي، أو قصدت المعية، امتنع اقترانها بـ(لا)، فلا يجوز نحو: قام زيد زلا عمرو، أما اقترانها بـ (لا) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[٣]، فإنما جاز لأن في (غير) معنى النفي[٤]، وقد تزاد (لا) عند أمن اللبس نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو، (لأن المعية هنا مفهومة من (يستوي) ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾[٦].

٤- أنها اختصت بعطف الشيء علي مرادفه[٧]، نحو قوله تعالى﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إلى اللَّهِ﴾[٨]، وقوله تعالى﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[٩]، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (ليلني منكم ذوو الأحلام والنُّهى) على أن (الأحلام) في الحديث جمع (حُلُم) بضمتين، والمعنى: ليلني البالغون العقلاء[١٠]، ومنه في الشعر قول أحدهم:

ومـــــددت الأديـــــم لراهشـــــيه والفـــــى قولهـــــا كـــــذباً ومينـــــا[١١]

وقد تشارك الواو في هذا الحكم، كما يرى ابن مالك (أو) ومنه قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أو إِثْمًا﴾[١٢].

٥- أنها اختصت بعطف ما حقه التثنية أو الجمع[١٣]، منه قول الفرزدق:

إنَّ الرزيـــــة لا رزيـــــة مثلهـــــا فقـــــدان مثـــــل محمـــــدٍ ومحمـــــدِ[١٤]

وقو أبي نواس:

أقمنـــــا بهـــــا يومـــــاً ويومـــــاً ثالثـــــاً ويومـــــاً لـــــه يـــــوم الترحّـــــل خـــــامسٌ

٦- أنها اختصت بعطف المفرد على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط نحو: مررت برجل قائم وزيدٌ وأخوه، ونحو: زيدٌ قائم عمرو وغلامه، ومنه في باب الاشتغال، زيد ضربت عمراً وأخاه.

٧- أنها اختصت بان تقترن بـ (إمّا) المسبوقة بمثلها، وعند عطفها للمفرد نحو قوله تعالى ﴿السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[١] ولا يجوز عد (إما) الثانية عاطفة، لأن لا يجتمع حرفان من حروف العطف، فمتى ما اجتمع حرف من حروف العطف مع الواو، فالواو هي العاطفة دونه، ولا ترد (إما) الثانية بلا (الواو) الا نادراً، ومن النادر بيت الحماسة:

---

[١] شرح الكافية: ٣٦٤/٢.

[٢] الآية

[٣] الآية: ٧/١.

[٤] ينظر: مغني اللبيب /٣٥٥/٢.

[٥] الآية: ٣٤/٤١.

[٦] الآية: ٢٢/٣٥.

[٧] ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٧/٢، الأشباه والنظائر في النحو: ٩٤/٢، المطالع السعيدة: ٢٣١/٢، وشرح التصريح: ١٣٦/٢،

[٨] الآية: ٨٦/١٢.

[٩] الآية: ١٥٧/٢.

[١٠] ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٧/٢.

[١١] ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٠/٢، المطالع السعيدة: ٢٣١/٢.

[١٢] الآية: ١١٠/٤، وينظر مغني اللبيب: ٣٥٧/٢.

[١٣] ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٦/٢ وشرح التصريح: ١٣٧/٢، ٩-١٠، ينظر مغني اللبيب: ٣٥٦/٢.

[١٤] ينظر: مغني اللبيب/ ٣٥٥/٢، الأشباه والنظائر في النحو: ٩٣/٣، وشرح التصريح: ١٣٦/٢.

يـــا ليتمـــا أمنـــا شـــالت نعامتهـــا إمـــا إلـــى جنـــة إمـــا إلـــى نـــار

وينقل صاحب خزانة الأدب عن ابن هشام قوله: "ولا أحفظ حذف الواو إلا مع تخفيف (اما) بالبدل، كقوله:

لا تفســـــــــــدوا أبـــــــــالكم ايمـــــــا لنـــــــا ايمـــــــا لكـــــــم

و(أيما) لغة (في (أما) وقد تخرج الواو في هذا الموضع عن معنى الجمع والتشريك لتفيد معنى آخر كالتخيير نحوك أسترخي إما مشياً وإما ركوباً[٢].

٨- أنها اختصت بعطف العام على الخاص وبالعكس[٣]، فالأول نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[٤]، ومثال الثاني قوله تعالى﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾[٥] ونحو ﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾[٦] ويشارك الواو في هذا الحكم من حروف العطف: (حتى) نحو: مات الناس حتى العلماء، وقدم الحجاج حتى المشاة، فأنها عطفت خاصاً على عام[٧].

الخاتمة

بهذه السطور أكون قد أتيت على خاتمة هذه الجولة في كتب النحو ومصادره، وبعد أن أكون قد قدمت بين يدي هذا البحث ما يتعلق بحرف من حروف العربية المهمة واو العطف، هذا الحرف الصعب السهل، والواضح الخفي، بعد كل هذا استطيع أن أقوال: أنني بذلت جهداً، أترك تقديره للقارئ الكريك أن أصل إلى ما يأتي:

١- لقد جمعت مادة هذا البحث من كتب متفرقة لنحاة ولغويين ومفسرين، وفي عصور مختلفة، تكونت مننها خلاصة ميسرة لمت شتات موضوع (واو العطف) جعلته سهل المتناول، قريب المأخذ لعله يغني الدارس عن الرجوع عن المصادر المتفرقة.

٢- أعطى هذا البحث صورة واضحة لاهتمام أسلافنا بموضوع واو العطف)، ولأساليبهم ومناهجهم في دراساتهم لها، وفي فهم الوظيفة اللغوية والتعبيرية التي تؤديها هذه الأداة في الكلام العربي.

٣- لم يترك الباحث مسائل هذا البحث دون أن تكون له وقفات كثيرة، يعلل فيها ويؤيد، ويختلف، مما هو مثبت في أثناء البحث.

وأخيراً، أعود فأكرر ما قدمت به هذا البحث، من أنني لم أستطع أن أوفي هذا الموضوع حقه من العرض والتحليل فيه فما زال فيه زيادة لمستزيد، ولكنني أعرف أنني بذلت جهداً من أجل أن أعطي للبحث حقه من الشمول والإحاطة . . . وأرجو أن أكون قد وفقت في ذلك . . . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي البكر السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م.

٢- الإنصاف في مائل الخرف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة/ مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٥م.

---

[١] الآية: ٣/٧٦.

[٢] ينظر: النحو الوافي: ٤٥٣/٢.

[٣] ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٦/٢-٣٥٧، الأشباه والنظائر في النحو: ٩٤/٢.

[٤] الآية: ٢٨/٧١.

[٥] الآية: ٧/٣٣.

[٦] الآية: ٩٨/٢.

[٧] مغني اللبيب: ٢٥٧/٢.

٣- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور: موسى بناي العلبلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
٤- بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي / بيروت.
٥- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة/ بيروت.
٦- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤١هـ) تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل/ ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
٧- جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف"، مصر.
٨- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧٠هـ) الطبعة الثالثة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر/ ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٩- خزانة الأدب ولب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) المطبعة/ بولاق مصر. ط١.
١٠- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ): تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر/ بيروت.
١١- سر صناعة الاعراب. أبو الفتح عثمان بن جبي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: لجنة من الأساتذة، منهم: مصطفى السقا، الطبعة الأولى مطبعة مصطفة البابي الحلبي، مصر/ ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.
١٢- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الاشموني (ت ٩٢٩هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى/ دار الكتاب العربي، بيروت/ ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.
١٣- شرح ابن عقيل. بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأربعة عشر، مطبعة السعادة بمصر/ ١٩٦٤م (ت ٩٠٥هـ) دار الفكر، بيروت.
١٤- شرح تصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الازهري (ت ٦٠٩هـ) دار الفكر، بيروت.
١٥- شرح جمل الأجاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٩٦هـ) تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح مؤسسة دار الكتب للطباعة والمنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠م.
١٦- شرح الكافية في النحو: رضا الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) دار الكتب العلمية/ بيروت/ ١٩٨٥م.
١٧- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت.
١٨- في النحو العربي/ قواعد وتطبيق/ الدكتور مهدي المخزومي / مصطفى البابي لحلبي وأولاده / مصر ط١/ ١٩٦٦م.
١٩- الكتاب: سيبويه (ت ١٨٠هـ) مصور عن طبعة بولاق/ الطبعة الأولى/ ١٣١٦هـ/ نشر مكتبة المثنى/ بغداد.
٢٠- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرمك بن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر/ بيروت/ ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م.
٢١- اللمع في لعربية: أبو الفتح عثمان بين جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: حامد المؤمن/ مطبعة العاني/ بغداد/ ١٩٨٢م.
٢٢- المرشد إلى آيات القرآن الكريم وكلماته: محمد فارس بركات / المطبعة الهاشمي/ دمشق/ ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
٢٣- المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور نبهان ياسين حسين/ دار الرسالة للطباعة/ ١٩٧٥م.
٢٤- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق: محمد علي النجار. الطبعة الثانية عالم الكتب/ بيروت/ ١٩٨٠م.
٢٥- مغنى اللبيب عن كتب الاعراب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة المدني/ القاهرة.

٢٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: بدر الدين العيني محمود (ت ٨٥٥هـ) على هامش خزانة الأدب / بيروت/ دار صادر.
٢٧- النحو الوافي: عباس حسن / الطبعة الثالثة / دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.